



إسهامات المشاريع الصغيرة الحكومية في تمكين المرأة المُعيلة (دراسة مطبقة على عينة من المستفيدات من وزارة التنمية الاجتماعية)

الاستاذ الدكتور أمجد محمد المفتي

أستاذ ورئيس قسم الخدمة الاجتماعية، الجامعة الإسلامية بغزة، فلسطين

البريد الإلكتروني: amofty@iugaza.edu.ps

الاستاذ سَمِير رَائِدَ الْحَلْبِي

مدير مالي وإحصائي اجتماعي، فلسطين

البريد الإلكتروني: sameeralhalbi@gmail.com

الملخص

هدفت الدراسة إلى تحديد إسهامات المشاريع الصغيرة الحكومية في تمكين المرأة المُعيلة، حيث تُعد الدراسة من الدراسات الوصفية التي استخدمت منهج المسح الاجتماعي بأسلوب العينة، وقد اعتمدت على أداة الاستبيان من إعداد الباحثان، وطُبقت على (84) أمراً مُعيلة تم اختيارهن كعينة عشوائية بسيطة من المستفيدات من المشاريع الصغيرة بوزارة التنمية الاجتماعية بالضفة الغربية. خلصت الدراسة إلى نتائج عدة، أهمها: أن مستوى إسهامات المشاريع الصغيرة الحكومية في تمكين المرأة المُعيلة اقتصادياً جاء بين المتوسط والمرتفع، حيث جاءت إسهاماتها في بناء القدرات الاقتصادية للمرأة المُعيلة (مرتفعة) بنسبة (83%)، أما إسهاماتها في إشباع حاجات المرأة المُعيلة (متوسطة) بنسبة (77%)، وكذلك جاءت إسهاماتها في تحسين المعيشة (متوسطة) بنسبة (77.6%) وأن مستوى إسهامات المشاريع الصغيرة الحكومية في تمكين المرأة المُعيلة اجتماعياً جاءت مرتفعة، حيث جاءت إسهاماتها في تحقيق الذات والاستقرار الأسري للمرأة المُعيلة (مرتفعة) بنسبة (85.3%)، لكليهما، كما جاءت إسهاماتها في دعم المكانة الاجتماعية للمرأة المُعيلة (مرتفعة) بنسبة (85%). وبناءً على النتائج السابقة توصلت الدراسة إلى التوصيات تطوير سياسات التمويل الحكومية من خلال تبسيط إجراءات الحصول على التمويل، وتسريع عمليات الموافقة، وإتاحة قروض ومنح تتناسب مع طبيعة المشاريع الصغيرة واحتياجات المرأة المُعيلة، بما يحد من العوائق التمويلية، وتصميم برامج تدريبية متخصصة في مجالات التخطيط المالي، وإدارة المشاريع، والتسويق الإلكتروني، وإدارة الموارد، ودراسة الأسواق.

الكلمات المفتاحية: إسهامات، المشاريع الصغيرة، الحكومية، تمكين، المرأة المُعيلة.



Contributions of Governmental Micro Projects in Enable for the Breadwinner Woman (A Study Applied on A sample of Beneficiaries from the Ministry of Social Development)

Prof. Dr. Amjad Muhammad Al-Mufti

Professor and Head of the Department of Social Work, Islamic University of Gaza,
Palestine

Email: amofty@iugaza.edu.ps

Sameer Raed Al-Halabi

Financial Manager and Social Worker, Palestine

Email: sameeralhalbi@gmail.com

ABSTRACT

This study investigates the contribution of government-supported small-scale enterprises to the economic and social empowerment of female-headed households. It adopts a descriptive research design and employs a sample-based social survey methodology. Data were collected through a researcher-developed questionnaire administered to a simple random sample of 84 female household heads who were beneficiaries of small-scale enterprise projects administered by the Ministry of Social Development in the West Bank. The most important findings of the study: Government-supported small-scale enterprises made moderate-to-high contributions to the economic empowerment of female household heads. Their contribution to strengthening women's economic capacities was high, reaching 83%, whereas their contribution to meeting beneficiaries' needs was moderate, at 77%. Their contribution to improving living conditions was likewise moderate, at 77.6%. The contribution of government-supported small-scale enterprises to the social empowerment of female household heads was high. Their contribution to self-actualization and family stability was high for both dimensions, reaching 85.3%, while their contribution to strengthening beneficiaries' social status was also high, at 85%. The most important recommendations of the study: In light of these findings, the study recommends strengthening government financing policies by simplifying access-to-finance procedures, expediting approval processes, and providing loans and grants that correspond to the nature of small-scale enterprises and the particular needs of female household heads, thereby mitigating financial constraints. It further recommends the development of specialized capacity-building programs in financial planning, project management, digital marketing, resource management, and market analysis.

Keywords: Contributions, Government-Supported Small-Scale Enterprises, Empowerment, Female-Headed Households.



مدخل إلى مشكلة الدراسة.

ظاهرة المرأة المعيلة هي إحدى الظواهر الاجتماعية المهمة التي أخذت بالانتشار في الفترة الأخيرة بشكل واضح وملحوظ؛ حيث أشارت بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني عام 2026 أنَّ عدد الإناث في فلسطين 2.74 مليون امرأة (1.69 مليون امرأة في الضفة الغربية، و1.06 مليون امرأة في قطاع غزة)، وأن نسبة الأسر التي ترأسها نساء 18% (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2026).

تتحمل المرأة المعيلة مسؤولية تأمين احتياجاتها الخاصة لها ولأفراد أسرتها، وتعمل عادةً على توفير الدخل اللازم لتلبية تلك الاحتياجات، مثل: السكن، والغذاء، والتعليم، والرعاية الصحية، وقد تواجه المرأة المعيلة تحديات عديدة، منها الاقتصادية والمالية، والتوازن بين العمل والحياة العائلية، والتحديات المرتبطة بالتربية ورعاية الأطفال، فقد أشارت دراسة (tab, 2016) إلى أنَّ أعداد النساء المعيلات لأسر تزداد في المجتمعات، وأن المرأة المعيلة تعاني من مشكلات تتعلق بالسكن، وأن المساعدات التي تقدّمها الهيئات الحكومية والأهلية للمرأة المعيلة محدودة، ولا تفي بالاحتياجات الأساسية لأسرة المرأة؛ ما يستوجب التفكير في أوضاع تلك الأسر، وكذلك تقديم المساعدة لها، والتي تؤدي إلى تمكينها.

ولمواجهة تلك التحديات، فإنَّ المرأة المعيلة تحتاج إلى تمكينها؛ حيث إنَّ التمكين كمدخل يهتم بمساعدة الأفراد للتعرف على حقوقهم، وإكسابهم مهارات تعينهم على تحدي الظروف الحياتية، كما يحتوي التمكين على مساعدة الفئات الضعيفة، وتقوية أوضاعهم، ومساعدتهم على المشاركة في صنع واتخاذ القرارات التي تتصل بحلِّ مشكلاتهم، وذلك للتعامل معها (عبد اللطيف، 2013، ص956).

ويرتبط التمكين بشبكات وإطار تنظيمي فاعل يدعم العلاقات الاجتماعية بين الناس من جانب، والمنظمات الاجتماعية من جانب آخر (السروجي، 2011، ص309). وعلى هذا يمكن القول إنَّ التمكين له جوانب ثلاثة، هي: الجانب العلاجي للمشكلات القائمة من خلال إشباع الاحتياجات الأساسية للمرأة المعيلة، والجانب الوقائي للمشكلات التي يمكن أن تحدث مستقبلاً للمرأة، والجانب الإنمائي الذي يركز على الارتقاء والتقدم بقدرات واستعدادات وإمكانيات وخبرات ومهارات المرأة المعيلة؛ لكي تصبح أكثر قدرة على إشباع حاجاتها، وتحسين مستوى حياتها، وزيادة مشاركتها في إدارة شؤون مجتمعاتها (السروجي، 2016، ص373).

ويهدف التمكين إلى جعل المرأة المعيلة تستخدم قدراتها للعمل مع الآخرين، لإحداث التغيير، وتوفير التعليم والتدريب، وتوفير فرص العمل والمشاريع الاقتصادية، والمشاركة المجتمعية، ويعتبر التمكين أساساً لتحقيق العدالة الاجتماعية (Rowlamds, 2019, p 15).

لذلك تهتم المؤسسات الحكومية المعنية بالمرأة بقضية التمكين، والذي يسعى إلى توفير إمكانيات تأهيلية للمرأة المعيلة لكي تكون مواطنة منتجة، وهذا الدور كما هو معروف يختلف عن الدور الخيري الذي يستند إلى الإحسان، أو الدور الخدمي الذي لا يوفر الاحتياجات الأساسية، في حين تشمل هذه السياسات والتدخلات بُعداً تنموياً؛ لتسهم في التخلص من التحديات من جهة، وتمكين المرأة وصولاً إلى الاعتماد على الذات من جهة أخرى (قنديل، 2017، ص16).

وتسعى وزارة التنمية الاجتماعية الفلسطينية من خلال برامج التمكين الاقتصادي والاجتماعي إلى تعزيز الثقة بالنفس، وتنمية المهارات الحياتية والاجتماعية، وتوسيع شبكات العلاقات الاجتماعية والدعم المجتمعي، وتحويل النساء المعيلات من حالة الإغاثة والاعتماد على المساعدات إلى حالة التنمية والاستقلالية الاقتصادية، والخروج من دائرة الفقر من خلال المنح وقروض المشاريع الصغيرة (وزارة التنمية الاجتماعية، 2018).

يُعد تطوُّر المشاريع الصغيرة وتشجيع إقامتها من أهم مُعطيات عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول بشكل عام، والدول النامية بشكل خاص، وذلك من خلال زيادة الطاقة الإنتاجية، والمساهمة في معالجة المشكلات (العجمي، 2015، ص247)؛ إذ تحتلُّ المشاريع الصغيرة مكانةً كبيرةً في البرامج الإنمائية للمؤسسات، وهو ما يرجع إلى الدور الكبير الذي يمكن أن تقوم به هذه المشاريع في تفعيل استراتيجيات النمو المصاحب لزيادة فرص التوظيف، ومواجهة الفقر، وإعادة توزيع الدخل، وتحقيق التنمية المحلية.

وتعمل المشاريع الصغيرة على تعزيز المرأة المُعيلة في المجتمع، وتساعد على الاستقلال المادي، وتعزيز الثقة بالنفس، وتوفير فرص العمل والتشغيل وتعزيز المهارات والقدرات، وتعمل على تعزيز مشاركتها الاقتصادية؛ حيث تتمكن المرأة المُعيلة من تحقيق النجاح والاستقلالية، والمساهمة الفعّالة في تطوير المجتمع (عبد اللطيف، 2019، ص5).

ل للوصول إلى مشكلة الدراسة، سوف نعرض العديد من الدراسات السابقة العربية والأجنبية المرتبطة بموضوع



الدراسة، ومنها:

1. دراسة (الكثيري، الجحدلي، 2025) بعنوان: تمكين المرأة المعيلة من وجهة نظر الأخصائي الاجتماعي في وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية.

هدفت الدراسة إلى التعرف على الواقع الفعلي لتمكين المرأة المعيلة، والتعرف على أبعاد التمكين الاقتصادي والاجتماعي والنفسي. ولتحقيق أهداف هذه الدراسة، استخدمت الباحثة المنهج الكيفي الوصفي من خلال المقابلات، اعتماداً على العينة القصدية، والمكونة من (20) أخصائياً اجتماعياً من وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية من منطقة مكة المكرمة. وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج، من أبرزها: أهمية توفير التدريب الكافي المؤهل لسوق العمل، والتدريب المنتهي بالتوظيف وفق أعلى المعايير الدولية، والمساهمة في زيادة تملكها للمشاريع التجارية، وعمل الشراكات مع القطاع العام والخاص والربحي لدعم المرأة المعيلة اقتصادياً، ومواكبة متغيرات العصر؛ حيث إنَّ تمكينها اقتصادياً ينعكس إيجاباً على حياتها الاجتماعية؛ ما يزيد وعيها بحقوقها وواجباتها، واكتشاف نقاط قوتها ومواطن موهبتها وصقلها، واكتساب الثقة والرضا عن النفس، والتعامل بإيجابية؛ ما يخفف مشاعر القلق والتوتر لديها.

2. دراسة (عبد الله، 2023) بعنوان: دور مشروعات التمويل الأصغر في تنمية المرأة الريفية: دراسة حالة منطقة ريفي كريمة الولاية الشمالية.

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور مشروعات التمويل الأصغر في تنمية المرأة الريفية، واتبعت الدراسة المنهج الوصفي لجمع البيانات والمعلومات ثم تحليلها؛ حيث تكوّنت عينة الدراسة من 150 مبحوثة، بنسبة 6% من جملة النساء المستفيدات من مشروعات التمويل الأصغر بمنطقة ريفي كريمة، وقد اعتمدت الدراسة على البيانات الأولية التي جمعت عن طريق الاستبانة، بالإضافة للبيانات الثانوية. توصلت الدراسة إلى عدة نتائج، من أهمها: أن مشروعات التمويل الأصغر بالمنطقة أسهمت في تنمية المرأة اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً بمنطقة كريمة، وأسهمت في تحسين دخل المستفيدات، والاكتفاء الذاتي ببعض المنتجات، وتخفيف الأعباء المعيشية لأسرهن. وأوصت الباحثة بأهمية التدريب والتأهيل النسوي لرفع مهارتهنَّ وقدراتهنَّ في إعداد وتصميم المشروعات، والتسويق، والمبيعات.

3. دراسة (القطاوي، 2022) بعنوان: واقع تمكين المرأة اليمنية اقتصادياً في مجال المشروعات الصغيرة: دراسة حالة.

هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع تمكين المرأة اليمنية اقتصادياً في مجال المشروعات الصغيرة. ولتحقيق هدف الدراسة، تمَّ الاعتماد على المنهج التحليلي المعتمد على التقارير السنوية، والأدبيات الخاصة بـ (341) مشروعاً نفذها اتحاد نساء اليمن للفترة (2019 - 2020م)، وقد توصلت الدراسة إلى نتائج عدة، أهمها: وجود تنوع في المشاريع المنفذة، ووجود نمو بنسبة (16.2%) للمشاريع المنفذة خلال العام (2020) مقارنة بالعام (2019)، كما حظيت المشاريع الصغيرة في مجال الصناعة بأعلى مستوى بنسبة (67.2%)، وكان أكبر المشاريع الحرفية المنفذة هو مشروع الخياطة بنسبة (30.8%). وأوصت الدراسة بتوصيات عدة، أهمها: إنشاء مراكز مجتمعية فاعلة للاتحاد في مختلف المحافظات اليمنية تهدف إلى تمكين المرأة اقتصادياً في مجالات المشروعات الصغيرة المتنوعة، فضلاً عن تأهيلها وإكسابها مهارات حياتية ومهنية وحرفية، ومن ثمَّ دعمها بمشاريع التمكين التي تتناسب معها وقدراتها، وتشجيع مؤسسات التمويل الأصغر، ومنحها تسهيلات لدعم هذا المجال، وحثَّ المانحين الدوليين والإقليميين شركاء التنمية على دعم مشاريع تنمية مستدامة تسهم في تمكين المرأة اليمنية، وتحويلها من الاحتياج إلى الإنتاج.

4. دراسة (عباد الله وآخرون، 2022) بعنوان: تقدير تأثير برنامج التمكين الاقتصادي على المرأة الريفية المعيلة ببعض قرى محافظة الغربية.

هدفت الدراسة إلى تطوير نظرية تأصيلية حول المرأة الريفية المعيلة، وكيف تساعد المشاركة في برنامج التمكين الاقتصادي المرأة الريفية المعيلة في تحسين حياتها. ولتحقيق هذه الأهداف، تمَّ اتباع طريقة النظرية التأصيلية، والتصميم شبه التجريبي. وقد تمَّ تمثيل أصحاب المصلحة المشاركين على المستوى المحلي من ثلاث مجموعات على النحو التالي: مجموعة التدخل، وتكونت من 24 امرأة معيلة مثلت المستفيدات؛ مجموعة المقارنة، وتكونت من 24 امرأة معيلة مثلت غير المستفيدات؛ مجموعة مقدمي الخدمات الرسميين في البرنامج على المستوى المحلي، وتكونت من 13 مشارك/ مشاركة. وقد أظهرت النتائج العديد من الآثار الإيجابية والسلبية على مستوى المرأة الريفية المعيلة، ومن الآثار الإيجابية توفير احتياجات الأبناء، زواج الأولاد، زيادة القدرة على الاعتماد



على الذات، وكانت القدرة على إدارة الموارد من أكثر التأثيرات إيجابية. من ناحية أخرى، كانت هناك تأثيرات سلبية، على سبيل المثال: الحرمان العاطفي، زيادة العبء المالي على الأسرة، زيادة ضغط العمل، زيادة ضغوط الحياة، كما تمّ استكشاف العديد من أوجه القصور المتعلقة ببرنامج التمكين الاقتصادي.

5. دراسة (علي، 2022) بعنوان: التمكين الاجتماعي والاقتصادي للمرأة المعيلة.

استهدفت الدراسة التعرف على درجة التمكين الاجتماعي والاقتصادي للمرأة المعيلة، والتعرف على أهم المتغيرات المستقلة المؤثرة على كلّ من التمكين الاجتماعي والاقتصادي، وكذا تحديد الإسهام النسبي لكلّ منها في تفسير التباين الكلي للمتغيرين التابعين في منطقة الدراسة للمرأة المعيلة، والتعرف على أهم المشكلات التي تواجهها في منطقة الدراسة. وقد أجري البحث في محافظة الإسماعيلية بقرية جلبانة التابعة لمركز القنطرة شرق، وبلغ حجم عينة البحث 147 مبحوثة، وتم جمع البيانات باستخدام استمارة المقابلة الشخصية؛ حيث أظهرت النتائج أن 52.4% من درجة التمكين الاجتماعي والاقتصادي للمرأة المعيلة يقع بين المتوسط والمرتفع، ومن أهم المشكلات التي تواجه المرأة المعيلة في منطقة الدراسة ارتفاع نسبة البطالة، وصعوبة الحصول على القروض بالنسبة للمرأة المعيلة، وعدم وجود دعم من مؤسسات المجتمع المدني، وغلاء الأسعار، وعدم مناسبتها لدخل المرأة المعيلة، وقد توصلت الدراسة إلى مقترحات منها: رفع قيمة المعاش المقدم للمرأة المعيلة، توفير فرص العمل المناسبة لقدرات ومهارات السيدات المعيلات.

6. دراسة (الصويلح، 2021) بعنوان: دور وزارة الشؤون الاجتماعية في تمكين المرأة من خلال إدارة المشروعات الصغيرة بدولة الكويت.

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور وزارة الشؤون الاجتماعية في تمكين المرأة من خلال إدارة المشروعات الصغيرة بدولة الكويت، واعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي الارتباطي، واشتمل مجتمع البحث على 1097 سيدة صاحبة مشروع صغير في محافظة الأحمدية بدولة الكويت، وتمّ اختيار عينة البحث بالطريقة العشوائية من السيدات صاحبات المشاريع الصغيرة، وعددهنّ (٧٠) سيدة. وقد قامت الباحثة بتطبيق الدراسة الأساسية لأخذ آراء عينة البحث في عبارات الاستبانة، وتوصلت الدراسة إلى أنّ أهم دور لوزارة الشؤون الاجتماعية في تمكين المرأة من خلال إدارة المشروعات الصغيرة هو توفير الوزارة للخطط والإستراتيجيات لإقامة المشروعات الصغيرة، وتفعيل الآليات لضمان الانتماء للمنح للمشاريع الصغيرة، واهتمام الوزارة بتأسيس حاضنات المشروعات التي تراعي المواصفات العالمية، وأن الآليات التي تقوم بها وزارة الشؤون الاجتماعية لتمكين المرأة من خلال إدارة المشروعات الصغيرة بدولة الكويت تمثلت في تأسيس مؤسسات تمويلية خاصة بتمويل المشروعات الصغيرة، وتسهيل إجراءات تسويق منتجات المشروعات الصغيرة بشكل أكبر إلى الأسواق الخارجية، ووضع برامج تدريبية للقائمين على إدارة المشروعات الصغيرة، ورفع مهاراتهم الإدارية والتسويقية، كما توصلت الدراسة إلى أنّ من المعوقات التي تقف عائقاً دون دور وزارة الشؤون الاجتماعية في تمكين المرأة من خلال إدارة المشروعات الصغيرة بدولة الكويت تمثلت في الإجراءات البيروقراطية، وطول الأوراق المستندية، والضمانات والمشاكل الناتجة عن التأخير في السداد، وعدم إدراج أسهم المشروعات الصغيرة بالبورصة.

7. دراسة (سموي، 2020) بعنوان: دور المشاريع الصغيرة في تنمية المرأة الأردنية: حالة دراسية محافظة البلقاء.

هدفت الدراسة للتعرف على دور المشاريع الصغيرة في تنمية المرأة الأردنية في محافظة البلقاء، وتوضيح الدور الذي تقوم به مؤسسات تمويل المشاريع في تنمية المرأة الأردنية، واستخدم المنهج الوصفي التحليلي، كما تم تطوير مقياس دور المشاريع، وتكونت عينة الدراسة من النساء المستفيدات من مؤسسات التمويل في المحافظة من (724) امرأة، و(69) موظف وموظفة، اختيروا بالطريقة القصدية المتيسرة، وأشارت النتائج إلى أنّ دور المشاريع الصغيرة في تنمية المجالات (الاقتصادية، الاجتماعية، التعليمية، الثقافية) للمرأة الأردنية في محافظة البلقاء جاء بدرجة مرتفعة، ودور مؤسسات تمويل المشروعات الصغيرة في تنمية المرأة الأردنية جاء بدرجة متوسطة، ووجود فروق في دور المشروعات الصغيرة في تنمية المرأة الأردنية تعزى لمتغير المستوى التعليمي لصالح النساء من حملة شهادة الدراسات العليا، وفروق لمتغير العمر لصالح النساء من عمر أكثر من (40) سنة، وفروق تعزى لمتغير الحالة الاجتماعية لصالح النساء الأرامل، وفروق تعزى لمتغير الدخل الشهري لصالح النساء من ذوات الدخل أقل من (300) دينار، وعدم وجود فروق تعزى لمتغير المستوى التعليمي والرتبة الوظيفية، وتوصي الدراسة بالاهتمام بالجوانب المتعلقة بإدخال التقنيات الحديثة، ومواكبة التطورات التكنولوجية



في هذه المشروعات؛ ما ينعكس بصورة مباشرة على تسويق منتجاتها.

8. دراسة (نيروخ وآخرون، 2018) بعنوان: دور المشاريع الصغيرة في تمكين المرأة ومعوقات التمكين في مدينة الخليل.

هدفت الدراسة إلى التعرف على أهمية تمكين المرأة الفلسطينية من خلال المشاريع الصغيرة من وجهة نظر النساء اللواتي يمتلكن مشاريع صغيرة خاصة بهن في مدينة الخليل، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، كما استخدمت أداة الاستبانة. وقد تكونت عينة الدراسة من 60 من النساء صاحبات المشاريع الصغيرة تم اختيارهن بالطريقة العشوائية، وخلصت الدراسة إلى وجود علاقة ما بين المشاريع الصغيرة وبين تمكين المرأة؛ حيث تعد المشاريع الصغيرة إحدى أهم الركائز الأساسية للاقتصاد الفلسطيني؛ لما لها من دور مهم في عملية التنمية والتمكين (للنساء في مدينة الخليل)، كما تبين أن تمكين المرأة قضية ذات أهمية بالغة، ويجب الاهتمام بها، وزيادة الوعي لدى النساء فما يخص التمكين بمختلف أشكاله؛ لما له من دور كبير في إدماج المرأة في عملية التنمية، والانخراط في سوق العمل من خلال توفير فرص عمل، والحد من البطالة، والتقليل من معدلات الفقر، ورفع مستوى المعيشة.

9. دراسة (محمد وآخرون، 2016) بعنوان: دور المنظمات الحكومية وغير الحكومية في دعم المرأة المعيلة.

هدفت الدراسة إلى تحديد وقياس درجة دعم المرأة المعيلة، وتحديد العوامل الرئيسية المرتبطة بالدعم الكلي للمرأة المعيلة، ومحاورها المختلفة (اقتصادي، اجتماعي، سياسي، صحي، بيئي، نفسي، تشريعي). تكونت عينة الدراسة من 300 أسرة معيلة في قرية محلة موسى. وتوصلت الدراسة إلى أن الدعم الكلي للأسرة المعيلة كان مرتفعاً (82.3%)؛ حيث جاء الدعم الاقتصادي والاجتماعي بنسبة (95 و 98%) على التوالي، وكان الدعم النفسي مرتفعاً جداً (99.3%) على التوالي، بينما كان الدعم التشريعي متوسطاً (69.7%). كما أظهرت النتائج أن هناك متغيرات تمثل الأسس الاستراتيجية الرئيسية لدعم النساء المعيلات للأسرة، منها: دعم الأسرة، والدعم الثقافي، ومعرفة الحقوق والواجبات، ودرجة ثقة المرأة بنفسها.

10. دراسة (الإمام وآخرون، 2016) بعنوان: فوائد المشروعات متناهية الصغر للمرأة المعيلة.

استهدفت الدراسة التعرف على مدى استفادة المرأة المعيلة من المشروعات الاقتصادية متناهية الصغر الممولة بقروض من الصندوق الاجتماعي للتنمية، والعوامل المؤثرة على تلك الاستفادة، وتعتبر الدراسة وصفية. وقد أجريت الدراسة على جميع القوائم بمشروعات متناهية الصغر، والتمولة من الصندوق الاجتماعي للتنمية في المنصورة بمحافظة الدقهلية، وعددهن 66 صاحبة مشروع، وقد أجريت معهن مقابلات شخصية تم خلالها استيفاء بيانات الاستبانة، وقد أشارت نتائج الدراسة إلى أن جميع المبحوثات قد استفدن اقتصادياً واجتماعياً جزاء قيامهن بتلك المشروعات، وأوضحت النتائج أيضاً أن دور الصندوق الاجتماعي للتنمية يقتصر على تقديم القروض للمبحوثات، وأوصت الدراسة بزيادة استفادة المرأة المعيلة من المشروعات الاقتصادية متناهية الصغر الممولة من الصندوق الاجتماعي للتنمية.

11. دراسة (Le, & Dao, 2021) بعنوان: التمويل الصغير وتمكين المرأة في المناطق الريفية في فيتنام.

هدفت الدراسة إلى تحليل تأثير برنامج الائتمان الصغير على تمكين المرأة الذي نفذته منظمة بيس تريز فيتنام، واتحاد النساء في المناطق الريفية من فيتنام. وقد تم اختيار عينة من 60 امرأة عشوائياً، وكشفت الدراسة أن إدراك التمكين أعلى بكثير لدى مجموعة المقترضين مقارنةً بالمجموعة غير المقترضة. وتشير النتائج إلى أن برنامج التمويل الصغير المتكامل يعزز بشكل كبير تمكين المرأة، بما في ذلك القدرة على التعبير عن وجهات النظر الشخصية في المجتمع، وتقديم النصائح للآخرين.

12. دراسة (Valavani, 2020) بعنوان: تأثير التمويل الأصغر على تمكين المرأة: أدلة من المنظمات غير الحكومية في مصر.

هدفت الدراسة إلى توضيح تأثير التمويل الأصغر للمنظمات غير الحكومية لبرامج حول تمكين المرأة في مصر. وقد تم جمع البيانات الأولية من خلال استبانة موجهة إلى 150 سيدة أعمال من المنظمات غير الحكومية، اللائي انضمن إلى برامج التمويل الأصغر للمنظمات غير الحكومية في مصر خلال عام 2020. وتوصلت الدراسة إلى تحسين مهارات ريادة الأعمال، وتحسين الاهتمامات الاقتصادية، وتحسين في القضايا الاجتماعية، وتحسين موقف الزوج، كما توصلت الدراسة إلى التأثير الإيجابي للمنظمات غير الحكومية لبرامج التمويل الأصغر الخاصة بتمكين المرأة.



13. دراسة (Rahman, 2017) بعنوان تأثيرات التمويل الأصغر على تمكين المرأة: أدلة جديدة من بنغلاديش.

هدفت الدراسة إلى تحديد تأثيرات التمويل الصغير على تمكين المرأة في المناطق الريفية من بنغلاديش، وتم جمع البيانات الأولية من خلال مسح للأسر في بنغلاديش، وطبقت على (200) مفردة. أظهرت النتائج تأثيرات إيجابية للتمويل الأصغر على معظم المؤشرات المختارة لتمكين المرأة، كما يمكن أن تساعد نتائج الدراسة صانعي السياسات على تبني السياسات المناسبة التي تدمج تمكين النساء في مشاريع التنمية.

14. دراسة (Arunkumar, et.al. 2016) بعنوان: تمكين النساء من خلال التمويل الصغير: دراسة تجريبية.

تهدف الدراسة إلى فهم وتحليل دور التمويل الأصغر في تمكين المرأة من خلال مجموعات المساعدة الذاتية في منطقة تشيدامبارام، وتعد هذه الدراسة تجريبية؛ حيث تم أخذ عينات عشوائية، وتكونت العينة الإجمالية من 50 عضواً من مجموعة التطوير الذاتي من كل 4 بلوكات في منطقة تشيدامبارام، وكشفت الدراسة أن هناك فرقاً ملحوظاً في زيادة الدخل، والمساهمة في دخل المنزل، والمشاركة في اتخاذ القرارات المالية المنزلية، وتحسين مستوى المعيشة، وتغيير الوضع الاجتماعي، والوعي بالقضايا الاجتماعية، والمشاركة في القضايا الاجتماعية في المنطقة، وتحسين المرافق المنزلية الأساسية، والقدرة على حل المشكلات المتعلقة بالأسرة، والثقة بالنفس، واكتساب المعرفة والمهارات، والقدرة على اتخاذ القرار، والقدرة على معالجة مشاكل الأسرة قبل وبعد استخدام التمويل الأصغر، والمشاركة في مجموعة المساعدة الذاتية.

تحديد مشكلة الدراسة:

في ضوء ما سبق عرضه من تمهيد لمشكلة الدراسة، والتي أوضحت أن قضية المرأة المعيلة تعد من القضايا الكبيرة في المجتمعات العربية، وبالأخص المجتمع الفلسطيني؛ لما له من خصوصية بسبب الاحتلال الإسرائيلي، وإجراءاته العنيفة، بالإضافة إلى الظروف الاجتماعية، والتي ينتج عنها فقدانها لمعيلها، أو زوجها؛ ما يدفعها في أغلب الأحيان لتعيل أسرتها وأبنائها، وما يخلق ذلك من تداعيات سلبية تطل المرأة نفسها والأسرة، والمجتمع بأسره. وللحد من التحديات التي تواجهها المرأة المعيلة، وتنمية ذاتها شخصيتها، لا بد من تمكينها؛ حيث يساهم التمكين في إشباع الاحتياجات الأساسية للمرأة المعيلة، والارتقاء بقدراتها وخبراتها، وتحسين مستوى حياتها، وزيادة مشاركتها في إدارة شؤون أسرتها، والوصول بها إلى حالة من الأمان الاجتماعي، وتساهم الجهات الحكومية في تحقيق التمكين للمرأة المعيلة من خلال برامج وخدمات وزارة التنمية الاجتماعية، وفي مقدمتها المشاريع الصغيرة التي تعد واحدة من أهم وسائل تمكين المرأة المعيلة. لذا تتمثل مشكلة الدراسة في تحديد إسهامات المشاريع الصغيرة الحكومية في تمكين المرأة المعيلة.

أهمية الدراسة:

1. تعظم اهتمام المجتمع العالمي والمحلي للنهوض بالمرأة؛ لذلك لا بد من استثمار قدراتها وإمكاناتها في عملية التنمية، وهذا يأتي من خلال التمكين.
2. اهتمام البحوث العلمية في العديد من التخصصات بدراسة المشاريع الصغيرة للمرأة، ومتطلبات نجاح هذه المشروعات لأهميتها لأي مجتمع.
3. تركيز الدراسة على المرأة المعيلة باعتبارها إحدى الفئات الأكثر احتياجاً لبرامج التمكين؛ ما يضيف معرفة علمية حول أثر التدخلات الحكومية في تحسين أوضاعها الاجتماعية والاقتصادية، وخاصة في السياق الفلسطيني.
4. تعتبر هذه الدراسة في (حدود علم الباحثان) من أولى الدراسات بالصفة الغربية بشكل خاص، والتي تهدف إلى تمكين المرأة المعيلة من خلال المشاريع الصغيرة الحكومية.
5. إثراء الأدبيات العلمية، وتقديم إطار نظري من خلال الربط بين متغيري المشاريع الصغيرة الحكومية والتمكين للمرأة المعيلة، بما يساهم في توسيع الفهم النظري للعلاقة بينهما، ويساهم في دعم الدراسات المستقبلية التي تتناول تمكين المرأة في البيئات الهشة والدائمة.
6. توفر الدراسة نتائج ومؤشرات يمكن أن تستفيد منها وزارة التنمية الاجتماعية والمؤسسات الحكومية ذات العلاقة في تحديد إسهامات المشاريع الصغيرة الحكومية في تمكين المرأة المعيلة، بما يساعد على تطوير البرامج والسياسات الموجهة لهذه الفئة. كما يمكن أن تساهم نتائج الدراسة في مساعدة صناع القرار على تصميم برامج



ومشاريع أكثر استجابة لاحتياجات المرأة المعيلة، بما يعزّز تمكينها اجتماعيًا اقتصاديًا.

أهداف الدراسة:

1. تحديد إسهامات المشاريع الصغيرة الحكومية في تمكين المرأة المُعيلة اقتصاديًا، ويتحقق هذا الهدف من خلال تحقيق الأهداف الفرعية التالية:
 - تحديد إسهامات المشاريع الصغيرة الحكومية في إشباع احتياجات المرأة المعيلة.
 - تحديد إسهامات المشاريع الصغيرة الحكومية في تحسين المستوى المعيشي للمرأة المعيلة.
 - تحديد إسهامات المشاريع الصغيرة الحكومية في بناء القدرات الاقتصادية للمرأة المعيلة.
2. تحديد إسهامات المشاريع الصغيرة الحكومية في تمكين المرأة المُعيلة اجتماعيًا، ويتحقق هذا الهدف من خلال تحقيق الأهداف الفرعية التالية:
 - تحديد إسهامات المشاريع الصغيرة الحكومية في دعم المكانة الاجتماعية للمرأة المعيلة.
 - تحديد إسهامات المشاريع الصغيرة الحكومية في تحقيق الذات للمرأة المعيلة.
 - تحديد إسهامات المشاريع الصغيرة الحكومية في تحقيق الاستقرار الاسري للمرأة المعيلة.

تساؤلات الدراسة:

التساؤل الأول: ما إسهامات المشاريع الصغيرة الحكومية في تمكين المرأة المُعيلة اقتصاديًا؟
وتتفرع من هذا التساؤل التساؤلات الفرعية التالية:

1. ما إسهامات المشاريع الصغيرة الحكومية في إشباع احتياجات المرأة المعيلة؟
 2. ما إسهامات المشاريع الصغيرة الحكومية في تحسين المستوى المعيشي للمرأة المعيلة؟
 3. ما إسهامات المشاريع الصغيرة الحكومية في بناء القدرات الاقتصادية للمرأة المعيلة؟
- التساؤل الثاني: ما إسهامات المشاريع الصغيرة الحكومية في تمكين المرأة المُعيلة اجتماعيًا؟
وتتفرع من هذا التساؤل التساؤلات الفرعية التالية:

1. ما إسهامات المشاريع الصغيرة الحكومية في دعم المكانة الاجتماعية للمرأة المعيلة؟
2. ما إسهامات المشاريع الصغيرة الحكومية في تحقيق الذات للمرأة المعيلة؟
3. ما إسهامات المشاريع الصغيرة الحكومية في تحقيق الاستقرار الاسري للمرأة المعيلة؟

مفاهيم الدراسة:

المشاريع الصغيرة: تُعرف المشاريع الصغيرة بأنها تلك المشاريع التي يغلب عليها الطابع الفردي، وتساعد في زيادة الدخل، وإيجاد عمل مريح لصاحبه في أقل وقت ممكن، ومن ثم فهي وسيلة فعالة للتخفيف من حدة الفقر في المناطق الريفية (Johan, 2021, p 2).

وتعرف بأنها "وحدة اقتصادية مستقلة، تملكها وتديرها إدارة غالبًا ما تكون فردية أو عائلية، وتعمل في بيئة محلية بموارد مالية وبشرية محدودة، وتهدف إلى تحقيق الربح أو تقديم خدمة" (أبو سيف، 2023، ص45).
ويقصد الباحثان بالمشاريع الصغيرة في هذه الدراسة: تلك المشاريع التي تقوم وزارة التنمية الاجتماعية بتمويلها؛ وذلك لتمكين المرأة المعيلة، ومساعدتها على رفع مستوى معيشتها، وهذه المشاريع لها ثوابت معينة، وتخضع لضوابط ورقابة حكومية من الوزارة، وتشمل مشاريع زراعية، وحيوانية، وكذلك مشاريع التصنيع الغذائي، وتصنيع مواد التنظيف، والعطور، والخياطة، والتطريز، والكوافير، والبقالة.
التمكين: يعرف التمكين إعطاء مزيد من التحكم والقوة للعامل المستفيدين من خدمات الرعاية الاجتماعية لمواجهة الظروف والقضايا التي تؤثر في حياتهم.

وهو عملية مساعدة الأفراد والأسر والجماعات والمجتمعات لزيادة قدراتهم على بناء العلاقات، وزيادة قدراتهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وتأثيرها تجاه تحسين ظروفهم (Dearling, 2020, P69).

ويعرف التمكين في هذه الدراسة الحالية بأنه: مساعدة المرأة المعيلة على إشباع احتياجاتها، وتحسين مستواها المعيشي، وبناء قدراتها الاقتصادية، ودعم مكانتها الاجتماعية، وتحقيق ذاتها واستقرارها الأسري من خلال المشاريع الصغيرة الحكومية التي تقدمها وزارة التنمية الاجتماعية في الضفة الغربية.



المرأة المعيلة: تعرف بأنها النساء المعيلات لأسرهن من النساء اللواتي يمثلن المصدر الوحيد أو الرئيس لدخل الأسرة، واللواتي يتحملن وحدهن مسؤولية إعاشة الأسرة، أو القدر الأكبر من تلك المسؤولية، وهن اللواتي يمثلن أسرهن مع المجتمع قانونيًا واجتماعيًا، ويتحملن القدر الأكبر من مسؤولية أسرهن داخل وخارج الأسرة (بيبرس، 2012، ص70).

ويعرف الباحثان المرأة المعيلة في هذه الدراسة بأنها: كل امرأة فلسطينية بالضفة الغربية (سواء كانت أرملة، مطلقة، أو مهجورة، أو زوجة لأسير، أو مريض، أو عاطل عن العمل بسبب البطالة) وجدت نفسها مسؤولة بصفة أساسية عن إعالة أسرتها، وتحمل مسؤولية الإنفاق الأساسي على الأسرة، وحصلت على مشروع صغير من وزارة التنمية الاجتماعية.

الإجراءات المنهجية للدراسة:

نوع الدراسة ومنهجها:

انطلاقًا من مشكلة الدراسة، واتساقًا مع تساؤلاتها، والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها، تعتبر هذه الدراسة من الدراسات الوصفية، واعتمدت على منهج المسح الاجتماعي بأسلوب العينة.

مجالات الدراسة:

- 1. المجال المكاني:** مديريات وزارة التنمية الاجتماعية بالمحافظات الشمالية (الضفة الغربية). وقد تم اختيار هذا المجال المكاني لمبررات متعددة، منها: صعوبة تطبيق الدراسة على وزارة التنمية الاجتماعية بعزة بسبب حرب الإبادة، كما أن برامج ومشاريع وزارة التنمية الاجتماعية واحدة سواء بعزة، أو الضفة الغربية باعتبارها مؤسسة حكومية تنفذ برامجها على كل محافظات الوطن.
- 2. المجال البشري:** يمثل مجتمع الدراسة في النساء المعيلات بالضفة الغربية، والمستفيدات من المشاريع الصغيرة التي نفذتها وزارة التنمية الاجتماعية عام (2025)، والبالغ عددهم (218) امرأة معيلة مستفيدة من المشاريع الصغيرة، وقد تم سحب عينة عشوائية بسيطة؛ حيث قام الباحث بتصميم الاستبانة على منصة Google Forms لتسهيل تعبئتها إلكترونيًا، ثم تم توزيع رابط الاستبانة على المستفيدات عبر القنوات الرسمية في مديريات وزارة التنمية الاجتماعية، وبالتالي أصبحت عينة الدراسة مكونة من (84) امرأة معيلة تملك مشروعًا صغيرًا.
- 3. المجال الزمني:** وهي فترة جمع البيانات من مفردات الدراسة، وقد تحدت في الفترة الزمنية من 2026/3/5 إلى 2026/4/26.

أداة الدراسة:

اتساقًا مع متطلبات الدراسة ومنهجيتها، تم إعداد "استبانة إسهامات المشاريع الصغيرة في تمكين المرأة المعيلة"، وتكونت الاستبانة من (46) فقرة، موزعة كما يلي:

- إسهامات المشاريع الصغيرة في إشباع حاجات المرأة، وتتكوّن من (8) فقرات.
- إسهامات المشاريع الصغيرة في تحسين المستوى المعيشي، وتتكوّن من (8) فقرات.
- إسهامات المشاريع الصغيرة في بناء القدرات الاقتصادية، وتتكوّن من (8) فقرات.
- إسهامات المشاريع الصغيرة في دعم المكانة الاجتماعية، وتتكوّن من (7) فقرات.
- إسهامات المشاريع الصغيرة في تحقيق الذات، وتتكوّن من (8) فقرات.
- إسهامات المشاريع الصغيرة في تحقيق الاستقرار الأسري، وتتكوّن من (7) فقرات.

صدق الاستبانة:

- صدق المحتوى:

تم التحقق من صدق محتوى الاستبانة بعرضه على مجموعة من المحكمين المتخصصين في الخدمة الاجتماعية في الجامعات الفلسطينية، تألفت من (9) محكمين وقد استجاب الباحث لآراء المحكمين، وقام بإجراء ما يلزم من حذف وتعديل في ضوء المقترحات المقدمة، وبذلك خرجت الاستبانة في صورتها النهائية.

**الصدق البنائي:**

تم التحقق من خلال إيجاد معاملات الارتباط بين الدرجة الكلية لكل بُعد من أبعاد الاستبانة، والمجموع الكلي للاستبانة.

جدول (1) معامل الارتباط بين كل من أبعاد الاستبانة مع الدرجة الكلية

م	أبعاد الاستبيان	معامل الارتباط	Sig
1	إسهامات المشاريع الصغيرة في إشباع حاجات المرأة	0.856	**0.000
2	إسهامات المشاريع الصغيرة في تحسين المستوى المعيشي	0.902	**0.000
3	إسهامات المشاريع الصغيرة في بناء القدرات الاقتصادية	0.919	**0.000
4	إسهامات المشاريع الصغيرة في دعم المكانة الاجتماعية	0.872	**0.000
5	إسهامات المشاريع الصغيرة في تحقيق الذات	0.901	**0.000
6	إسهامات المشاريع الصغيرة في تحقيق الاستقرار الأسري	0.898	**0.000

يوضح الجدول رقم (2) وجود ارتباط ودالة إحصائية عند مستوى (0.000) بين كل بعد والدرجة الكلية للاستبانة. مرحلة التأكد من ثبات الاستبانة: من خلال حساب ثبات الأداة باستخدام معامل ثبات (ألفا كرونباخ)؛ اتضح أن قيمة ألفا كرونباخ لجميع أبعاد الاستبانة قد بلغت 0.835، وهذا يدل على أن الاستبانة تتمتع بمعامل ثبات، والنتائج موضحة في جدول رقم (2).

جدول (2): يوضح طريقة معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبانة

م	أبعاد الاستبانة	عدد الفقرات	ألفا كرونباخ
1	إسهامات المشاريع الصغيرة في إشباع حاجات المرأة	8	0.720
2	إسهامات المشاريع الصغيرة في تحسين المستوى المعيشي	8	0.788
3	إسهامات المشاريع الصغيرة في بناء القدرات الاقتصادية	8	0.836
4	إسهامات المشاريع الصغيرة في دعم المكانة الاجتماعية	7	0.772
5	إسهامات المشاريع الصغيرة في تحقيق الذات	8	0.860
6	إسهامات المشاريع الصغيرة في تحقيق الاستقرار الأسري	7	0.770
	مجموع الفقرات	46	0.835

يتضح من الجدول رقم (2) أن قيم معاملات ثبات ألفا كرونباخ لأبعاد الاستبانة تراوحت ما بين (0.770 - 0.860)، كما يلاحظ أن معامل ثبات ألفا كرونباخ للدرجة الكلية بلغ (0.835)، وتجعل الأداة صالحة للتطبيق.

المعالجات الإحصائية:

بعد عملية جمع البيانات ومراجعتها، تمّ تفريغ البيانات آلياً باستخدام برنامج SPSS للتحليل الإحصائي، وقد تمّ استخدام الأساليب الإحصائية التالية:

1. النسب المئوية والتكرارات (Frequencies & Percentages)؛ لوصف مجتمع الدراسة.
2. المتوسط الحسابي والوزن التقديري والانحراف المعياري والترتيب.
3. استخدام معامل ألفا كرونباخ؛ لمعرفة ثبات فقرات الاستبانة.
4. معامل ارتباط بيرسون (Pearson Correlation Coefficient)؛ لقياس درجة الارتباط، واستخدم الباحثان لحساب الاتساق الداخلي والصدق البنائي للاستبانة.

عرض الجداول المرتبطة بالإجابة عن تساؤلات الدراسة:

النتائج المرتبطة بالإجابة عن التساؤل: ما إسهامات المشاريع الصغيرة الحكومية في إشباع حاجات المرأة المعيلة؟



جدول (3) يوضح إسهامات المشاريع الصغيرة الحكومية في إشباع حاجات المرأة المعيلة.

م	إسهامات المشاريع الصغيرة الحكومية في إشباع حاجات المرأة المعيلة	الإجابات			المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن التقديري	الترتيب
		نعم	إلى حد ما	لا				
1	ساعدني المشروع في تلبية الاحتياجات الأساسية للأسرة	52	29	3	2.58	.564	86.0	1
		61.9	34.5	3.6				
2	قلل المشروع من اعتمادي على المساعدات الخارجية	40	39	5	2.41	.605	80.3	3
		47.6	46.4	6.0				
3	ساعدني المشروع في تغطية نفقات ومصروفات تعليم الأبناء	41	34	9	2.38	.674	79.3	4
		48.8	40.7	10.7				
4	مكنني المشروع من تغطية تكاليف العلاج والأدوية	36	39	9	2.32	.661	77.3	5
		42.9	46.4	10.7				
5	مكنني من اقتناء أجهزة كهربائية حديثة	35	24	25	2.11	.841	70.3	7
		41.7	28.6	29.8				
6	ساعدني المشروع في شراء الملابس لأفراد أسرتي طوال فصول السنة	48	28	8	2.47	.667	82.3	2
		57.1	33.3	9.5				
7	ساعدني في شراء أثاث جديد للمنزل	30	26	28	2.02	.835	67.3	8
		35.7	31.0	33.3				
8	أصبح بإمكانني الذهاب مع الأسرة للتنزه والترفيه	34	32	18	2.19	.767	73.0	6
		40.5	38.1	21.4				
	المجموع العام							
					2.31		77.0	

تشير بيانات جدول رقم (3) إلى أن إسهامات المشاريع الصغيرة في إشباع حاجات المرأة المعيلة جاءت بدرجة (متوسطة) بوزن تقديري عام (77.0)، وبمتوسط حسابي (2.31)؛ حيث جاءت العبارة رقم (1) والمتمثلة في (ساعدني المشروع في تلبية الاحتياجات الأساسية للأسرة) بوزن تقديري (86.0%)، تلتها العبارة رقم (6) والمتمثلة في (ساعدني المشروع في شراء الملابس لأفراد أسرتي طوال فصول السنة) بوزن تقديري (82.3%)، ثم العبارة رقم (2) والمتمثلة في (قلل المشروع من اعتمادي على المساعدات الخارجية) بوزن تقديري (80.3%)، تلتها العبارة رقم (3) والمتمثلة في (ساعدني المشروع في تغطية نفقات ومصروفات تعليم الأبناء) بوزن تقديري (79.3%)، تلتها العبارة رقم (4) والمتمثلة في (مكنني المشروع من تغطية تكاليف العلاج والأدوية) بوزن تقديري (77.3%)، تلتها العبارة رقم (8) والمتمثلة في (أصبح بإمكانني الذهاب مع الأسرة للتنزه والترفيه) بوزن تقديري (73.0%)، تلتها العبارة رقم (5) والمتمثلة في (مكنني من اقتناء أجهزة كهربائية حديثة) بوزن تقديري (70.3%)، وجاءت في المرتبة الأخيرة العبارة رقم (7) والمتمثلة في (ساعدني في شراء أثاث جديد للمنزل) بوزن تقديري (67.3%).

ويمكن تفسير هذه النتيجة بأن المشاريع الصغيرة الحكومية وفّرت للمرأة مصدر دخل إضافيًا ساعدها في مواجهة متطلبات الحياة اليومية، إلا أن حجم العائد المالي لهذه المشاريع ظلّ محدودًا نتيجة الظروف الاقتصادية الصعبة الناتجة عن ممارسات الاحتلال، وارتفاع معدلات التضخم، وغلاء الأسعار، وضعف القوة الشرائية؛ الأمر الذي أدى إلى استنزاف جزء كبير من دخل المشروع في تغطية الاحتياجات الأساسية للأسرة، دون أن يسمح بتحقيق فائض مالي يمكن استثماره في تحسين مستويات الرفاه، أو تكوين مدخرات.

ويرى الباحثان أن المشاريع الصغيرة الحكومية أسهمت في تحقيق أحد الأهداف الرئيسة للتمكين الاقتصادي، وهو تعزيز قدرة المرأة المعيلة على الوفاء بالاحتياجات الأساسية للأسرة، والحد من اعتمادها على المساعدات، إلا أن



استمرار مساهمة المشاريع عند المستوى المتوسط يشير إلى الحاجة إلى تطوير برامج الدعم الحكومي، من خلال زيادة التمويل، وتقديم خدمات الإرشاد والتدريب، وتعزيز فرص التسويق، بما يؤدي إلى رفع العائد الاقتصادي للمشروعات، وبالتالي انتقال أثرها من مجرد تغطية الاحتياجات الأساسية إلى تحقيق مستوى أفضل من الاستقرار الاقتصادي، والتنمية الأسرية المستدامة.

اتفقت هذه النتيجة مع دراسة عبد الله (2023)، التي توصّلت إلى أن مشروعات التمويل الأصغر أسهمت في تحسين دخل المرأة، وتحقيق الاكتفاء الذاتي في بعض المنتجات، وتخفيف الأعباء المعيشية عن الأسرة، بما يعزّز قدرة المرأة على الوفاء باحتياجاتها الأساسية.

كما اتفقت مع دراسة عباد الله وآخرون (2022)، التي بيّنت أن برامج التمكين الاقتصادي أسهمت في توفير احتياجات الأبناء، وزيادة قدرة المرأة المعيلة على الاعتماد على الذات، وإدارة مواردها.

وتتفق كذلك مع دراسة نبروخ وآخرون (2018)، التي أكّدت وجود علاقة إيجابية بين المشاريع الصغيرة وتمكين المرأة الفلسطينية، من خلال توفير فرص العمل، والحد من الفقر، وتحسين مستوى المعيشة؛ الأمر الذي ينعكس على قدرة المرأة على إشباع احتياجات أسرته.

كما تتوافق النتائج مع دراسة الإمام وآخرون (2016)، التي أوضحت أن المشروعات متناهية الصغر حققت استفادة اقتصادية واضحة للمرأة المعيلة، ودراسة Rahman (2017)، التي أثبتت أن التمويل الأصغر أدى إلى تحسين مؤشرات التمكين الاقتصادي للمرأة، ودراسة Arunkumar وآخرون (2016)، التي بينت أن التمويل الأصغر أسهم في زيادة دخل المرأة، وتحسين مستوى المعيشة، وتعزيز قدرتها على تلبية احتياجات الأسرة الأساسية.

جدول (4) يوضح إسهامات المشاريع الصغيرة الحكومية في تحسين المستوى المعيشي للمرأة المعيلة.

م	إسهامات المشاريع الصغيرة الحكومية في تحسين المستوى المعيشي للمرأة المعيلة؟	الإجابات			المتوسط	الوزن	الدرجة
		نعم	إلى حد ما	لا			
1	وفّر لي المشروع الدخل المناسب	33	36	15	2.21	73.6	5
		39.3	42.9	17.9			
2	مكّني المشروع من توفير التغذية السليمة لأسرتي	45	29	10	2.41	80.3	2
		53.6	34.5	11.9			
3	مكّني المشروع من تحسين ظروف السكن	41	31	12	2.34	78.0	3
		48.8	36.9	14.3			
4	ساعدني في تلبية مصاريف أسرتي اليومية	47	33	4	2.51	83.6	1
		56.0	39.3	4.8			
5	أصبح الدخل من المشروع يكفي لإشباع احتياجاتي الشخصية	38	33	13	2.29	76.3	4
		45.2	39.3	15.5			
6	أتاح لي المشروع إمكانية الادخار	29	27	28	2.01	67.0	م
		34.5	32.1	33.3			
7	ساهم في تسديد ديوني المتراكمة	34	33	17	2.20	73.3	6
		40.5	39.3	20.2			
8	ساهم في زيادة الدخل من المشروع في عمل مشروعات جديدة	29	27	28	2.01	67.0	7
		34.5	32.1	33.3			
المجموع العام							
					2.24	74.6	

تشير بيانات جدول رقم (4) إلى أن إسهامات المشاريع الصغيرة في تحسين المستوى المعيشي للمرأة المعيلة جاءت بدرجة (متوسطة)، بوزن تقديري عام (74.6)، وبمتوسط حسابي (2.24)؛ حيث جاءت العبارة رقم (4) والمتمثلة في (ساعدني في تلبية مصاريف أسرتي اليومية) بوزن تقديري (83.6%)، تلتها العبارة رقم (2)



والمتمثلة في (مكثني المشروع من توفير التغذية السليمة لأسرتي) بوزن تقديري (80.3%)، ثم العبارة رقم (3) والمتمثلة في (مكثني المشروع من تحسين ظروف السكن) بوزن تقديري (78.3%)، تلتها العبارة رقم (5) والمتمثلة في (أصبح الدخل من المشروع يكفي لإشباع احتياجاتي الشخصية) بوزن تقديري (76.3%)، تلتها العبارة رقم (1) والمتمثلة في (وفر لي المشروع الدخل المناسب) بوزن تقديري (73.6%)، تلتها العبارة رقم (7) والمتمثلة في (ساهم في تسديد ديوني المتراكمة) بوزن تقديري (73.3%)، تلتها العبارة رقم (8) والمتمثلة في (ساهم زيادة الدخل من المشروع في عمل مشروعات جديدة)، والعبارة رقم (6) (أتاح لي المشروع إمكانية الادخار) بوزن تقديري (67.0%).

وتشير هذه النتيجة إلى أن المشاريع الصغيرة أسهمت بصورة ملحوظة في تحسين الظروف المعيشية للأسر التي تعيشها النساء، إلا أن هذا التحسن ظل ضمن الحدود المتوسطة، بما يعكس أن العائد الاقتصادي للمشروعات لم يكن كافياً لإحداث نقلة نوعية في المستوى المعيشي.

ويمكن تفسير هذه النتيجة في ضوء الواقع الاقتصادي الذي تعيشه الأراضي الفلسطينية؛ حيث تواجه المرأة المعيلة تحديات اقتصادية متراكمة؛ الأمر الذي يجعل الدخل الناتج عن المشروع موجهاً في المقام الأول لتغطية النفقات الأساسية للأسرة، دون أن يتيح فرصاً كبيرة لتحسين نوعية الحياة بصورة شاملة؛ إذ ساهم المشروع في تلبية مصاريف الأسرة اليومية، وهو ما يعكس أن الهدف الأساسي للمشروع يتمثل في توفير مصدر دخل مستمر يساعد الأسرة على الوفاء بالتزاماتها اليومية، وتحسين ظروف السكن، وإشباع الاحتياجات الشخصية، وسداد الديون، وهو ما يعكس أن المرأة استطاعت توظيف العائد المالي للمشروع في معالجة بعض المشكلات الاقتصادية المتراكمة التي تؤثر في استقرار الأسرة؛ الأمر الذي يعزز من قدرتها على إدارة الموارد المالية بصورة أكثر كفاءة.

اتفقت هذه النتيجة مع دراسة عبد الله (2023) التي توصلت إلى أن مشروعات التمويل الأصغر أسهمت في تحسين دخل النساء المستفيدات، والاكتفاء الذاتي في بعض المنتجات، والتخفيف من الأعباء المعيشية التي تواجه أسرهن، وهو ما انعكس بصورة إيجابية على مستوى معيشتهم.

كما تتفق مع دراسة الجعبري (2021) التي أكدت أن المشاريع الصغيرة كانت لها إسهامات إيجابية في تحسين جودة الحياة الاجتماعية والاقتصادية للنساء ذوات الإعاقة في قطاع غزة؛ حيث أسهمت في تحسين أوضاعهن المعيشية، وتوفير متطلبات الحياة الأساسية.

وتتفق أيضاً مع دراسة سماوي (2020) التي بينت أن المشاريع الصغيرة أسهمت بدرجة مرتفعة في تنمية المرأة اقتصادياً واجتماعياً، وتتفق كذلك مع دراسة Arunkumar وآخرون (2016) التي توصلت إلى أن برامج التمويل الأصغر أسهمت في تحسين مستوى معيشة المرأة، وتحسين المرافق المنزلية، وزيادة مساهمتها في دخل الأسرة، بما يعكس الأثر المباشر للمشروعات الصغيرة في تحسين الظروف المعيشية.

جدول (5): يوضح إسهامات المشاريع الصغيرة الحكومية في بناء القدرات الاقتصادية للمرأة المعيلة

م	إسهامات المشاريع الصغيرة في بناء القدرات الاقتصادية للمرأة المعيلة	الإجابات			المتوسط	الانحراف المعياري	القيمة العددية
		نعم	إلى حد ما	لا			
1	زاد المشروع من قدرتي على التخطيط المالي للمستقبل	49	25	10	2.46	.701	82.0
		58.3	29.8	11.9			
2	أكسبني خبرة جديدة للتعامل مع سوق العمل	52	29	3	2.58	.564	86.0
		61.9	34.5	3.6			
3	أكسبني مهارات التسويق الجيد للمنتجات	54	26	4	2.59	.583	86.3
		64.3	31.0	4.8			
4	عزز المشروع قدرتي على إدارة الموارد الاقتصادية	45	34	5	2.47	.610	82.3
		53.6	40.5	6.0			
5	وفر لي التدريب المهني المتصل باحتياجات سوق العمل	50	26	8	2.50	.667	83.3
		59.5	31.0	9.5			



3	83.6	.649	2.51	7	27	50	مكنني من استثمار قدراتي وإمكانياتي في تحسين المستوى المعيشي والإنتاجي	6
				8.3	32.1	59.5		
8	76.6	.710	2.30	12	34	38	وفر لي المشروع مصادر الخدمات الاقتصادية وإجراءات الحصول عليها	7
				14.3	40.5	45.2		
م	83.6	.649	2.51	7	27	50	عزز المشروع قدرتي على اتخاذ القرارات المالية	8
				8.3	32.1	59.5		
	83.0		2.49	المجموع العام				

تشير بيانات جدول رقم (5) إلى أن إسهامات المشاريع الصغيرة في بناء القدرات للمرأة المعيلة جاءت بدرجة (مرتفعة)، بوزن تقديري عام (83.0)، وبمتوسط حسابي (2.49)؛ حيث جاءت العبارة رقم (3) والمتمثلة في (أكسبني مهارات التسويق الجيد للمنتجات) بوزن تقديري (86.6%)، تلتها العبارة رقم (2) والمتمثلة في (أكسبني خبرة جديدة للتعامل مع سوق العمل) بوزن تقديري (86.0%)، ثم العبارة رقم (6) والمتمثلة في (مكتني من استثمار قدراتي وإمكانياتي في تحسين المستوى المعيشي والإنتاجي) بوزن تقديري (83.6%)، تلتها العبارة رقم (8) والمتمثلة في (عزز المشروع قدرتي على اتخاذ القرارات المالية) بوزن تقديري (83.6%) مكرراً، تلتها العبارة رقم (5) والمتمثلة في (وفر لي التدريب المهني المتصل باحتياجات سوق العمل) بوزن تقديري (83.3%)، تلتها العبارة رقم (4) والمتمثلة في (عزز المشروع قدرتي على إدارة الموارد الاقتصادية) بوزن تقديري (82.3%)، تلتها العبارة رقم (1) والمتمثلة في (زاد المشروع من قدرتي على التخطيط المالي للمستقبل) بوزن تقديري (82.0%)، وأخيراً العبارة رقم (7) المتمثلة في (وفر لي المشروع مصادر الخدمات الاقتصادية وإجراءات الحصول عليها) بوزن تقديري (76.6%).

وتعد هذه النتيجة من أهم نتائج الدراسة؛ إذ تشير إلى أن أثر المشاريع الصغيرة لم يقتصر على توفير مصدر دخل، بل امتد إلى تنمية المهارات والقدرات الاقتصادية التي تمكن المرأة من إدارة مشروعها بكفاءة، وتحقيق الاستقلال الاقتصادي.

ويمكن تفسير هذه النتيجة بأن تنفيذ المشاريع الصغيرة غالباً ما يصاحبه اكتساب المرأة خبرات عملية في مجالات الإدارة والتسويق والتخطيط المالي، والتعامل مع العملاء والموردين، وهي مهارات لا يمكن اكتسابها بالجانب النظري فقط، وإنما تتطور من خلال الممارسة اليومية، وإدارة المشروع بصورة مباشرة. ويرى الباحثان أن هذه النتائج تعكس نجاح المشاريع الصغيرة الحكومية في بناء رأس المال البشري والاقتصادي لدى المرأة المعيلة؛ حيث أسهمت في تنمية معارفها ومهاراتها الاقتصادية؛ الأمر الذي يعزز قدرتها على الاعتماد على الذات، واتخاذ القرارات الاقتصادية بصورة مستقلة، وتحقيق التنمية المستدامة لأسرتها. كما تؤكد النتائج أن التمكين الاقتصادي لا يتحقق فقط بزيادة الدخل، وإنما أيضاً بتنمية القدرات التي تمكن المرأة من إدارة مواردها بكفاءة واستمرار نجاح مشروعها.

اتفقت هذه النتيجة مع دراسة الكثيري والجدلي (2025)، التي أكدت أهمية التدريب والتأهيل المهني المتوافق مع احتياجات سوق العمل، وتنمية مهارات المرأة المعيلة، وزيادة قدرتها على امتلاك المشاريع التجارية، بما يسهم في رفع كفاءتها الاقتصادية، وتعزيز ثقتها بقدراتها. كما تتفق النتائج مع دراسة عبد الله (2023) التي أوصت بضرورة التدريب والتأهيل في مجالات إعداد المشروعات والتسويق والمبيعات.

وتتفق أيضاً مع دراسة القطاوي (2022) التي أكدت أهمية تأهيل المرأة، وإكسابها المهارات المهنية والحياتية قبل دعمها بالمشروعات الصغيرة، بما يضمن نجاح المشروع واستمراره، ويعزز قدرة المرأة على استثمار إمكاناتها الاقتصادية بصورة أكثر كفاءة. ودراسة الصويلح (2021) التي أوضحت أن من أهم آليات تمكين المرأة من خلال المشروعات الصغيرة توفير البرامج التدريبية، ورفع المهارات الإدارية والتسويقية للعاملات في هذه المشروعات، باعتبارها من المقومات الأساسية لنجاح المشروع وتعزيز القدرة التنافسية.



جدول (6): يوضح المشاريع الصغيرة الحكومية في دعم المكانة الاجتماعية للمرأة المعيلة

م	ما إسهامات المشاريع الصغيرة في دعم المكانة الاجتماعية للمرأة المعيلة	الإجابات			المتوسط	الانحراف المعياري	البون	المتوسط
		نعم	إلى حد ما	لا				
1	أصبحت أشارك كثيرًا في المناسبات الاجتماعية	46	29	9	2.44	.682	81.3	7
		54.8	34.5	10.7				
2	أكسبني المشروع احترام الآخرين	54	27	3	2.60	.560	86.6	1
		64.3	32.1	3.6				
3	زادت مشاركتي في الأنشطة الاجتماعية بعد إنشاء المشروع	48	28	8	2.47	.667	82.3	6
		57.1	33.3	9.5				
4	اكتسبت صداقات جديدة عند عملي بالمشروع	57	20	7	2.59	.642	86.3	3
		67.9	23.8	8.3				
5	أصبحت أشعر بزيادة قدراتي وإمكانياتي في المجتمع	55	24	5	2.59	.603	86.3	2
		65.5	28.6	6.0				
6	أصبحت لدي القدرة على التعامل مع الآخرين بشكل جيد	55	23	6	2.58	.624	86.0	5
		65.5	27.4	7.1				
7	عزز شعوري بالمواطنة والانتماء المجتمعي	54	25	5	2.58	.605	86.0	4
		64.3	29.8	6.0				
المجموع العام								
					2.55		85.0	

تشير بيانات جدول رقم (6) إلى أن إسهامات المشاريع الصغيرة في دعم المكانة الاجتماعية للمرأة المعيلة جاءت بدرجة (مرتفعة)، بوزن تقديري عام (85.0)، وبمتوسط حسابي (2.55)؛ حيث جاءت العبارة رقم (2) والمتمثلة في (أكسبني المشروع احترام الآخرين) بوزن تقديري (86.6%)، تلتها العبارة رقم (5) والمتمثلة في (أصبحت أشعر بزيادة قدراتي وإمكانياتي في المجتمع) بوزن تقديري (86.3%)، ثم العبارة رقم (4) والمتمثلة في (اكتسبت صداقات جديدة عند عملي بالمشروع) بوزن تقديري (83.3%)، تلتها العبارة رقم (7) والمتمثلة في (عزز شعوري بالمواطنة والانتماء المجتمعي) بوزن تقديري (86.0%) مكرراً، تلتها العبارة رقم (6) والمتمثلة في (أصبحت لدي القدرة على التعامل مع الآخرين بشكل جيد) بوزن تقديري (86.0%)، تلتها العبارة رقم (3) والمتمثلة في (زادت مشاركتي في الأنشطة الاجتماعية بعد إنشاء المشروع) بوزن تقديري (82.3%)، وأخيراً العبارة رقم (1) والمتمثلة في (أصبحت أشارك كثيرًا في المناسبات الاجتماعية) بوزن تقديري (81.3%). وتدل هذه النتيجة على أن أثر المشاريع الصغيرة تجاوز الجانب الاقتصادي، ليشمل تعزيز المكانة الاجتماعية للمرأة داخل الأسرة والمجتمع، وهو ما يعكس الطبيعة الشمولية لبرامج التمكين التي تستهدف إحداث تغيير إيجابي في مختلف جوانب حياة المرأة.

ويمكن تفسير هذه النتيجة بأن امتلاك المرأة لمشروع إنتاجي ناجح يمنحها إسهامات اجتماعية أكثر فاعلية، ويجعلها شريكاً أساسياً في التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛ الأمر الذي ينعكس على نظرة المجتمع لها، ويزيد من احترام الآخرين وتقديرهم لقدرتها على الإنتاج، وتحمل المسؤولية. فالمكانة الاجتماعية لا تتحدد فقط بالمركز الاجتماعي، وإنما أيضاً بقدرة الفرد على المشاركة الفاعلة، والإسهام في خدمة أسرته ومجتمعه. ويرى الباحثان أن هذه النتائج تعكس نجاح المشاريع الصغيرة الحكومية في بناء رأس المال البشري والاقتصادي لدى المرأة المعيلة؛ حيث أسهمت في تنمية معارفها ومهاراتها الاقتصادية؛ الأمر الذي يعزز قدرتها على الاعتماد على الذات، واتخاذ القرارات الاقتصادية بصورة مستقلة، وتحقيق التنمية المستدامة لأسرتها. كما تؤكد النتائج أن التمكين الاقتصادي لا يتحقق فقط بزيادة الدخل، وإنما أيضاً بتنمية القدرات التي تمكن المرأة من إدارة مواردها بكفاءة، واستمرار نجاح مشروعها.

وقد أسهمت المشاريع الصغيرة الحكومية بصورة واضحة في تعزيز المكانة الاجتماعية للمرأة المعيلة، من خلال تنمية أنوارها الاجتماعية، وزيادة احترام المجتمع لها، وتعزيز اندماجها في الحياة العامة. كما تؤكد أن التمكين



الاجتماعي يعد امتداداً طبيعياً للتمكين الاقتصادي؛ إذ إن تحسُّن الوضع الاقتصادي للمرأة يسهم في رفع مكانتها الاجتماعية، وتعزيز مشاركتها المجتمعية، وهو ما يمثل أحد الأهداف الرئيسية لمهنة الخدمة الاجتماعية في تحقيق العدالة الاجتماعية، وتعزيز المشاركة المجتمعية للمرأة المعيلة.

وتتفق هذه النتيجة مع دراسة الكثيري والجدلي (2025)، التي توصّلت إلى أن التمكين الاقتصادي للمرأة المعيلة ينعكس بصورة مباشرة على تمكينها الاجتماعي، من خلال زيادة وعيها بحقوقها وواجباتها، واكتشاف قدراتها ومواهبها، وتعزيز ثققتها بنفسها؛ الأمر الذي يسهم في تحسين تفاعلها مع المجتمع، وزيادة مشاركتها الاجتماعية. كما تتفق مع دراسة عبد الله (2023)، التي بيّنت أن مشروعات التمويل الأصغر أسهمت في تنمية المرأة اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً؛ الأمر الذي انعكس على تحسين أدوارها الاجتماعية، وزيادة قدرتها على المشاركة في الحياة المجتمعية، وكذلك تتفق مع دراسة الجعبري (2021)، التي أكّدت أن المشاريع الصغيرة أسهمت بدرجة مرتفعة في تحسين جودة الحياة الاجتماعية للنساء ذوات الإعاقة في قطاع غزة، من خلال تعزيز العلاقات الاجتماعية. وتتفق النتائج أيضاً مع دراسة محمد وآخرون (2016)، التي أوضحت أن الدعم الاجتماعي المقدم للمرأة المعيلة جاء بمستوى مرتفع، وأسهم في تعزيز مكانتها داخل الأسرة والمجتمع، إلى جانب رفع مستوى ثققتها بنفسها، ومعرفتها بحقوقها وواجباتها، وهي مؤشرات تعكس أبعاداً أساسية للتمكين الاجتماعي، ودراسة (Valavani 2020) التي أوضحت أن برامج التمويل الأصغر لم تسهم فقط في تحسين الوضع الاقتصادي للمرأة، وإنما أدّت أيضاً إلى تحسين مكانتها الاجتماعية، وتحسين نظرة الزوج والأسرة إليها، وكذلك دراسة (Le & Dao 2021)، التي توصّلت إلى أن برامج التمويل الصغير عزّزت قدرة المرأة على التعبير عن آرائها، وتقديم المشورة للآخرين، والمشاركة بصورة أكثر فاعلية في المجتمع، وهو ما يعدُّ من أهم مؤشرات الارتقاء بالمكانة الاجتماعية.

جدول (7): يوضح إسهامات المشاريع الصغيرة الحكومية في تحقيق الذات للمرأة المعيلة.

م	إسهامات المشاريع الصغيرة الحكومية في تحقيق الذات للمرأة المعيلة	الإجابات			المتوسط	الانحراف المعياري	النسبة المئوية
		نعم	إلى حد ما	لا			
1	أشعر بالفخر لامتلاكي هذا المشروع.	60	20	4	2.66	.566	88.6
		71.4	23.8	4.8			
2	جعلني المشروع قادرة على مواجهه المشكلات.	53	26	5	2.57	.606	85.6
		63.1	31.0	6.0			
3	ساهم المشروع في تنمية ثقتي بنفسي.	59	21	4	2.65	.570	88.3
		70.2	25.0	4.8			
4	ساعدني المشروع في تحقيق طموحاتي الشخصية.	49	27	8	2.48	.667	82.6
		58.3	32.1	9.5			
5	عزز المشروع شعوري بالاستقلالية.	52	24	8	2.52	.667	84.0
		61.9	28.6	9.5			
6	أشعر بالسعادة باستغنائي عن مساعدة الآخرين لي.	60	21	3	2.67	.541	89.0
		71.4	25.0	3.6			
7	ساهم المشروع في تحقيق أهدافي في الحياة.	48	25	11	2.44	.717	81.3
		57.1	29.8	13.1			
8	غيرت نظرتي للحياة بأن المستقبل سيكون أفضل.	52	24	8	2.52	.667	84.0
		61.9	28.6	9.5			
المجموع العام							
					2.56		85.3

تشير بيانات جدول رقم (7) إلى أن إسهامات المشاريع الصغيرة في تحقيق الذات للمرأة جاءت بدرجة (مرتفعة)، بوزن تقديري عام (85.3)، وبمتوسط حسابي (2.56)؛ حيث جاءت العبارة رقم (6) والمتمثلة في (أشعر بالسعادة باستغنائي عن مساعدة الآخرين لي) بوزن تقديري (89.0%)، تلتها العبارة رقم (1) والمتمثلة في (أشعر



بالفخر لامتلاكه هذا المشروع) بوزن تقديري (88.6%)، ثم العبارة رقم (3) والتمثلة في (ساهم المشروع في تنمية ثقتي بنفسي) بوزن تقديري (88.3%)، تلتها العبارة رقم (2) والتمثلة في (جعلني المشروع قادرة على مواجهه المشكلات) بوزن تقديري (85.6%) مكرّر، تلتها العبارة رقم (5) والتمثلة في (عزز المشروع شعوري بالاستقلالية) بوزن تقديري (84.0%)، تلتها العبارة رقم (8) والتمثلة في (غيرت نظرتي للحياة بأن المستقبل سيكون أفضل) بوزن تقديري (84.0%) مكرّر، تلتها العبارة رقم (4) والتمثلة في (ساعدني المشروع في تحقيق طموحاتي الشخصية) بوزن تقديري (82.6%)، وأخيرًا العبارة رقم (7) والتمثلة في (ساهم المشروع في تحقيق أهدافي في الحياة) بوزن تقديري (81.3%).

تشير النتائج إلى أن إسهامات المشاريع الصغيرة الحكومية في تحقيق الذات لدى المرأة المعيلة جاء بدرجة مرتفعة، وتؤكد هذه النتيجة أن المشروع لم يكن مجرد وسيلة لتحسين الدخل، بل أصبح وسيلة لتحقيق النمو الشخصي، وتعزيز الشعور بالاستقلال، والإنجاز، والثقة بالنفس.

ويمكن تفسير هذه النتيجة بأن المرأة المعيلة غالبًا ما تواجه ضغوطًا نفسية واجتماعية نتيجة مسؤوليات الإعالة؛ الأمر الذي قد يؤثر في تقديرها لذاتها، إلا أن امتلاك مشروع ناجح يتيح لها فرصة إثبات قدرتها على الإنتاج، وتحقيق الإنجاز، وهو ما يؤدي إلى ارتفاع مستوى الرضا عن الذات، والشعور بالكفاءة الشخصية؛ فشعور السعادة بالاستغناء عن مساعدة الآخرين نتيجة تعكس أحد أهم مؤشرات التمكين الحقيقي؛ حيث يمثل التحرر من الاعتماد على المساعدات الخارجية انتقالًا من حالة الاعتماد إلى حالة الاستقلالية، بما يحفظ كرامة المرأة، ويعزز ثقتها بنفسها. كما تعكس هذه النتيجة أن المرأة أصبحت أكثر قدرة على تلبية احتياجاتها واحتياجات أسرته اعتمادًا على مواردها الذاتية.

ويرى الباحثان أن هذه النتيجة تؤكد أن المشاريع الحكومية الصغيرة أسهمت في إحداث تغييرات داخلية عميقة لدى المرأة المعيلة، تمثلت في تعزيز دافع الإنجاز، وزيادة الشعور بالاستقلالية، وتنمية الطموح، ورفع مستوى الرضا عن الحياة؛ الأمر الذي يجعل تحقيق الذات أحد أهم المخرجات النوعية للمشاريع الصغيرة، وليس مجرد أثر نفسي ثانوي، بما يعزز من استدامة التمكين الاقتصادي والاجتماعي على المدى البعيد.

وتتفق هذه النتيجة مع دراسة الكثيري والجدلي (2025)، التي أوضحت أن التمكين الاقتصادي يسهم في زيادة ثقة المرأة المعيلة بنفسها، واكتشاف نقاط قوتها، وتنمية مواهبها، والشعور بالرضا عن الذات، إلى جانب تعزيز قدرتها على التعامل بإيجابية مع الضغوط النفسية والاجتماعية. وتتفق مع دراسة عباد الله وآخرون (2022)، التي أكدت أن من أبرز الآثار الإيجابية لبرامج التمكين الاقتصادي زيادة قدرة المرأة المعيلة على الاعتماد على الذات، وتعزيز قدرتها على إدارة مواردها، واتخاذ قراراتها بصورة مستقلة.

جدول (8): يوضح إسهامات المشاريع الصغيرة في تحقيق الاستقرار الأسري الحكومية للمرأة المعيلة.

م	إسهامات المشاريع الصغيرة الحكومية في تحقيق الاستقرار الأسري	الإجابات			المتوسط	الانحراف المعياري	النسبة المئوية
		نعم	إلى حد ما	لا			
1	ساهم المشروع في تقليل المشكلات المرتبطة بالوضع المادي.	47	31	6	2.48	.630	82.6 م
		56.0	36.9	7.1			
2	عزز المشروع شعور الأمان داخل الأسرة.	48	32	4	2.52	.590	84.0 3
		57.1	38.1	4.8			
3	ساعد المشروع في توفير بيئة مستقرة للأبناء.	47	30	7	2.47	.648	82.3 6
		56.0	35.7	8.3			
4	زاد المشروع من ترابط الأسرة.	47	31	6	2.48	.630	82.6 4
		56.0	36.9	7.1			
5	ساهم المشروع في تحسين العلاقات بين أفراد الأسرة.	45	33	6	2.46	.629	82.0 7
		53.6	39.3	7.1			
6	زاد المشروع من مسؤولياتي بشكل أكبر تجاه أسرتي.	54	24	6	2.57	.626	85.6 1
		64.3	28.6	7.1			



2	84.3	.629	2.53	6	27	51	ساهم المشروع بالاستقلالية في اتخاذ قراراتنا الأسرية دون تدخل الآخرين.	7
				7.1	32.1	60.7		
	83.3		2.50	المجموع العام				

تشير بيانات جدول رقم (8) إلى أن إسهامات المشاريع الصغيرة في تحقيق الاستقرار الأسري للمرأة المعيلة جاءت بدرجة (مرتفعة)، بوزن تقديري عام (83.3)، وبمتوسط حسابي (2.50)؛ حيث جاءت العبارة رقم (6) والمتمثلة في (زاد المشروع من مسؤولياتي بشكل أكبر تجاه أسرتي) بوزن تقديري (85.6%)، تلتها العبارة رقم (7) والمتمثلة في (ساهم المشروع بالاستقلالية في اتخاذ قراراتنا الأسرية دون تدخل الآخرين) بوزن تقديري (84.3%)، تلتها العبارة رقم (2) والمتمثلة في (عزز المشروع شعور الأمان داخل الأسرة) بوزن تقديري (84.0%)، ثم العبارة رقم (4) والمتمثلة في (زاد المشروع من ترابط الأسرة) بوزن تقديري (82.6%)، تلتها العبارة رقم (1) والمتمثلة في (ساهم المشروع في تقليل المشكلات المرتبطة بالوضع المادي) بوزن تقديري (82.6%) (مكرر)، تلتها العبارة رقم (3) والمتمثلة في (ساعد المشروع في توفير بيئة مستقرة للأبناء) بوزن تقديري (82.3%)، وأخيراً العبارة رقم (5) والمتمثلة في (ساهم المشروع في تحسين العلاقات بين أفراد الأسرة) بوزن تقديري (82.0%).

وتدل هذه النتيجة على أن المشروع أسهم بصورة واضحة في تعزيز استقرار الأسرة، من خلال تحسين أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية، وتقوية العلاقات بين أفرادها، وزيادة قدرة المرأة على القيام بأدوارها الأسرية. ويمكن تفسير هذه النتيجة بأن تحسين الوضع الاقتصادي للأسرة ينعكس مباشرة على مستوى التماسك الأسري؛ حيث يقلل من الضغوط المالية التي تعد من أهم أسباب الخلافات الأسرية، كما يزيد من قدرة المرأة على توفير احتياجات الأبناء، والوفاء بالتزاماتها تجاه الأسرة؛ الأمر الذي يعزز الشعور بالأمن والاستقرار؛ إذ إن تحسين الوضع الاقتصادي للمرأة غالباً ما يصاحبه توسع في أدوارها داخل الأسرة، سواء في اتخاذ القرارات أو إدارة الموارد، بما يعكس ارتفاع مستوى المسؤولية الأسرية، كما يعزز استقلال الأسرة، وقلل من اعتمادها على الأقارب أو الجهات المانحة في اتخاذ القرارات المرتبطة بالجوانب المعيشية؛ الأمر الذي يعزز الكرامة والاستقلالية الأسرية.

ويرى الباحثان أن هذه النتيجة تؤكد الترابط الوثيق بين التمكين الاقتصادي والتمكين الأسري؛ إذ إن تحسُّن قدرة المرأة على إدارة مواردها الاقتصادية ينعكس بصورة مباشرة على قدرتها على إدارة شؤون الأسرة، واتخاذ القرارات المتعلقة بها، والحد من الخلافات المرتبطة بالأوضاع المالية، بما يعزّز من استقرار الأسرة واستمرارها في أداء وظائفها الاجتماعية. كما تؤكد النتائج أن المشاريع الحكومية الصغيرة أصبحت إحدى الأدوات التنموية الفاعلة في تحقيق الأمن الأسري.

وتتفق هذه النتائج مع دراسة محمد وآخرون (2016)، التي أظهرت ارتفاع مستوى الدعم الاقتصادي والاجتماعي والنفسي المقدم للمرأة المعيلة، وأكدت أن هذا الدعم يسهم في تعزيز استقرار الأسرة، وتحسين قدرتها على أداء وظائفها الاجتماعية، إلى جانب زيادة ثقة المرأة بنفسها وتحملها لمسؤولياتها الأسرية.

وتتفق هذه النتيجة مع دراسة Valavani (2020)، التي توصلت إلى أن برامج التمويل الأصغر لم تؤدِّ فقط إلى تحسين الوضع الاقتصادي للمرأة، وإنما انعكس أثرها أيضاً على تحسين العلاقات الأسرية، وتعزيز مكانة المرأة داخل الأسرة، وتحسين نظرة الزوج والأسرة إليها، وهو ما يدعم الاستقرار الأسري.

كما تتفق مع دراسة Arunkumar وآخرون (2016)، التي أكدت أن التمويل الأصغر أسهم في تحسين قدرة المرأة على اتخاذ القرارات المالية داخل الأسرة، والمشاركة في إدارة شؤونها، وتحسين المرافق المنزلية، وزيادة قدرتها على حل المشكلات الأسرية، وهي جميعها مؤشرات تعكس تحسُّن مستوى الاستقرار الأسري.

النتائج والتوصيات العامة

النتائج العامة للدراسة.

- النتائج الخاصة بالإجابة عن تساؤلات الدراسة من وجهة نظر النساء المعيلات:
التساؤل الأول: ما إسهامات المشاريع الصغيرة في التمكين الاقتصادي للمرأة المعيلة؟
1. النتائج المرتبطة بالإجابة عن التساؤل: ما إسهامات المشاريع الصغيرة في إشباع حاجات المرأة المعيلة؟



أظهرت النتائج ان إسهامات المشاريع الصغيرة في اشباع حاجات المرأة المعيلة جاءت بدرجة (متوسطة) بوزن تقديري عام (77.0) وبمتوسط حسابي (2.31).

2. النتائج المرتبطة بالإجابة عن التساؤل: ما إسهامات المشاريع الصغيرة في تحسين المستوى المعيشي للمرأة المعيلة؟

أظهرت النتائج ان إسهامات المشاريع الصغيرة في تحسين المستوى المعيشي للمرأة المعيلة جاءت بدرجة (متوسطة) بوزن تقديري عام (74.6) وبمتوسط حسابي (2.24).

3. النتائج المرتبطة بالإجابة عن التساؤل: ما إسهامات المشاريع الصغيرة في بناء القدرات الاقتصادية للمرأة المعيلة؟

أظهرت النتائج ان إسهامات المشاريع الصغيرة في بناء القدرات للمرأة المعيلة جاءت بدرجة (مرتفعة) بوزن تقديري عام (83.0) وبمتوسط حسابي (2.49).

التساؤل الثاني: ما إسهامات المشاريع الصغيرة في التمكين الاجتماعي للمرأة المعيلة؟

1. النتائج المرتبطة بالإجابة عن التساؤل: ما إسهامات المشاريع الصغيرة في دعم المكانة الاجتماعية للمرأة المعيلة؟

أظهرت النتائج ان إسهامات المشاريع الصغيرة في دعم المكانة الاجتماعية للمرأة المعيلة جاءت بدرجة (مرتفعة) بوزن تقديري عام (85.0) وبمتوسط حسابي (2.55).

2. النتائج المرتبطة بالإجابة عن التساؤل: ما إسهامات المشاريع الصغيرة في تحقيق الذات للمرأة المعيلة؟

أظهرت النتائج ان إسهامات المشاريع الصغيرة في تحقيق الذات للمرأة جاءت بدرجة (مرتفعة) بوزن تقديري عام (85.3) وبمتوسط حسابي (2.56).

3. النتائج المرتبطة بالإجابة عن التساؤل: ما إسهامات المشاريع الصغيرة في تحقيق الاستقرار الاسري للمرأة المعيلة؟

أظهرت النتائج ان إسهامات المشاريع الصغيرة في تحقيق الاستقرار الاسري للمرأة المعيلة جاءت بدرجة (مرتفعة) بوزن تقديري عام (83.3) وبمتوسط حسابي (2.50).

ثانيا: توصيات الدراسة

في ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة حول إسهامات المشاريع الصغيرة الحكومية في تمكين المرأة المعيلة في الضفة الغربية، توصي الدراسة بما يأتي:

1. العمل على زيادة المخصصات المالية للمشاريع الصغيرة الحكومية الموجهة للمرأة المعيلة، بما يضمن توسيع قاعدة المستفيدات وتعزيز قدرة هذه المشاريع على تلبية الاحتياجات الأساسية للأسر وتحسين المستوى المعيشي بصورة مستدامة.

2. تطوير سياسات التمويل الحكومية من خلال تبسيط إجراءات الحصول على التمويل، وتسريع عمليات الموافقة، وإتاحة قروض ومنح تتناسب مع طبيعة المشاريع الصغيرة واحتياجات المرأة المعيلة، بما يحد من العوائق التمويلية التي كشفت عنها الدراسة.

3. تعزيز خدمات ما بعد التمويل الحكومية من خلال توفير المتابعة والإشراف الإسهامات للمشاريع، وتقديم الدعم الفني والإداري والاستشاري للمستفيدات بما يضمن استمرارية المشاريع ورفع معدلات نجاحها.

4. تصميم برامج تدريبية متخصصة ومستمرة في مجالات التخطيط المالي، وإدارة المشاريع، والتسويق الإلكتروني، وإدارة الموارد، ودراسة الأسواق، بما يساهم في تنمية القدرات الاقتصادية للمرأة المعيلة ويعزز قدرتها على المنافسة.

5. تعزيز التكامل والتنسيق بين الوزارات والمؤسسات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني والجهات المانحة العاملة في مجال تمكين المرأة، من خلال توحيد الجهود وتبادل المعلومات وتكامل الخدمات المقدمة للمستفيدات.

6. تعزيز الشراكات مع القطاع الخاص لدعم منتجات المشاريع الصغيرة من خلال برامج المسؤولية المجتمعية، وفتح منافذ تسويقية جديدة، وتوفير فرص التدريب والتشغيل والتطوير المهني للمرأة المعيلة.

7. تبني برامج تدخل مهني في الخدمة الاجتماعية تستهدف تمكين المرأة المعيلة اقتصادياً واجتماعياً، مع التركيز على تنمية الثقة بالنفس، وتعزيز الاستقلالية، ودعم القدرة على اتخاذ القرار وإدارة الموارد الأسرية.

8. تنفيذ برامج توعوية مجتمعية تهدف إلى تعزيز ثقافة دعم المرأة المعيلة، وإبراز إسهامات المشاريع



الصغيرة في تحسين مكانتها الاجتماعية، وتشجيع المجتمع على دعم منتجاتها ومبادراتها الاقتصادية.

9. تطوير نظام وطني لقياس أثر المشاريع الصغيرة بصورة إسهامات ية، يعتمد على مؤشرات اقتصادية واجتماعية ونفسية، بهدف تقييم مستوى التمكين الذي تحققه هذه المشاريع، والاستفادة من نتائج التقييم في تحسين السياسات والبرامج المستقبلية.

المصادر والمراجع

1. الإمام، مي، والعزبي، محمد، وسعفان، إبراهيم. (2016). فوائد المشروعات متناهية الصغر للمرأة المعيلة، مجلة الاقتصاد الزراعي والعلوم الاجتماعية، 14(1)، 191 – 208.
2. بيبرس، إيمان. (2012). المرأة والسياسات الاجتماعية والدولة في مصر " بطلات وضحايا". ط1. القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة.
3. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2026). أوضاع المرأة الفلسطينية. فلسطين: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.
4. السروجي، طلعت. (2011). تمكين الفقراء استراتيجيات بديلة. ط1. القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية.
5. سماوي، فادي. (2020). دور المشاريع الصغيرة في تنمية المرأة الأردنية: حالة دراسية محافظة البلقاء، المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية، 13(1)، 1 – 22.
6. أبو سيف، محمود. (2023). إدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة: رؤية استراتيجية معاصرة. ط1. (د.م): دار الوفاء للطباعة والنشر.
7. الصويلح، مي. (2021). دور وزارة الشؤون الاجتماعية في تمكين المرأة من خلال إدارة المشروعات الصغيرة بدولة الكويت. مجلة البحث العلمي في التربية، مصر، 15(36)، 486 – 503.
8. عباد الله، محمد، وآخرون. (2022). تقدير تأثير برنامج التمكين الاقتصادي على المرأة الريفية المعيلة ببعض قرى محافظة الغربية، مجلة الإسكندرية للتبادل العلمي، 43(1).
9. عبد اللطيف، لبنى. (2019). العناقد الصناعية كاستراتيجية لتنمية المجتمعات. ورقة مقدمة إلى المؤتمر السادس عشر للتنمية، جامعة القاهرة.
10. عبد اللطيف، هبة. (2013). الحوار المجتمعي واتخاذ القرار بالجمعيات الاهلية دراسة مطبقة على الجمعيات الاهلية بمدينة الفيوم. مجلة دراسات الخدمة الاجتماعية والعلوم الانسانية، جامعة حلوان، (23)، 991-933.
11. عبد الله، حنان. (2023). دور مشروعات التمويل الأصغر في تنمية المرأة الريفية: دراسة حالة منطقة ريفي كريمة الولاية الشمالية، مجلة التأصيل، مركز تأصيل المعرفة والعلوم، جامعة دنقلا، (5)، 193 – 213.
12. العجمي، مها. (2015). المشاريع النسوية الصغيرة ودورها في حل مشكلة البطالة في السعودية، مجلة جامعة أم القرى للعلوم الاجتماعية، 8(2)، 247 – 297.
13. علي، انتصار. (2022). التمكين الاجتماعي والاقتصادي للمرأة المعيلة. مجلة الاقتصاد الزراعي والتنمية الريفية، 8(1)، 29-42.
14. القطاوي، ماجد. (2022). واقع تمكين المرأة اليمنية اقتصادياً في مجال المشروعات الصغيرة "دراسة حالة: اتحاد نساء اليمن"، مجلة أبحاث، 9(1)، 1-10.
15. قنديل، أماني. (2017). مؤسسات المجتمع المدني قياس الفاعلية ودراسة حالات مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية. ط1. القاهرة: (د.ن).
16. الكثيري، مزهره. الجحدلي، ماجدة (2025). تمكين المرأة المعيلة من وجهة نظر الأخصائي الاجتماعي في وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية: دراسة ميدانية، مجلة الآداب بجامعة دمار اليمن، 13(1)، 349 - 379.
17. محمد، مروة، والحيدري، عبد الرحيم، والعزبي، محمد، والسيد، مصطفى. (2016). دور المنظمات الحكومية وغير الحكومية في دعم المرأة المعيلة، مجلة الاقتصاد الزراعي والعلوم الاجتماعية، 7(8)، 825 – 834.
18. موقع وزارة التنمية الاجتماعية. (2018). برنامج التمكين الاقتصادي للأسر المحرومة. تاريخ الاطلاع: 2026/01/25. الرابط: <https://www.mosa.gov.ps/programs/34.html>



19. نبروخ، ربي، والقواسمي، ورود، والحيج، ياسمين. (2018). دور المشاريع الصغيرة في تمكين المرأة ومعيقات التمكين في مدينة الخليل. ط1. فلسطين: جامعة بوليتكنيك فلسطين.
20. Arunkumar, et.al. (2016). Empowering Rural Women through Micro Finance: An Empirical Study, Indian Journal of Science and Technology, 9, (27), 1-14
21. Dearling, A.(2020). The Social Vellare. World Book Spain : Long Man Pub.
22. Empower Mpower ment Examined “Rowlamds. A.(2019) Development In practice Ox Fam.u. k. P.15.
23. Johan, S. (2021). Small Business Management fundamentals, (5th edition). MC Grow-Hill, Book Company USA
24. Le, Q. & Dao, H. (2021). Microcredit and women’s empowerment in rural Vietnam. The International Journal of Interdisciplinary Social and Community Studies, 7(1), 61.
25. tab, F. (2016). A misfit between policy and people: the search for housing by female-headed households in Guadalajara, Mexico. University of California, Berkeley.
26. Rahman, M.. (2017). The effects of microfinance on women’s empowerment: New evidence from Bangladesh. International Journal of Social Economics, 44(12), 1745-1757.
27. Valavani, C. (2020). The impact of microfinance on women empowerment in the egyptian society. The Quarterly Journal of Economics,109(2): 491-515.